

د. بحر يستقبل وفداً من المجلس الأعلى للقضاء



أفاق

ماجدة أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

جائحة التطبيع

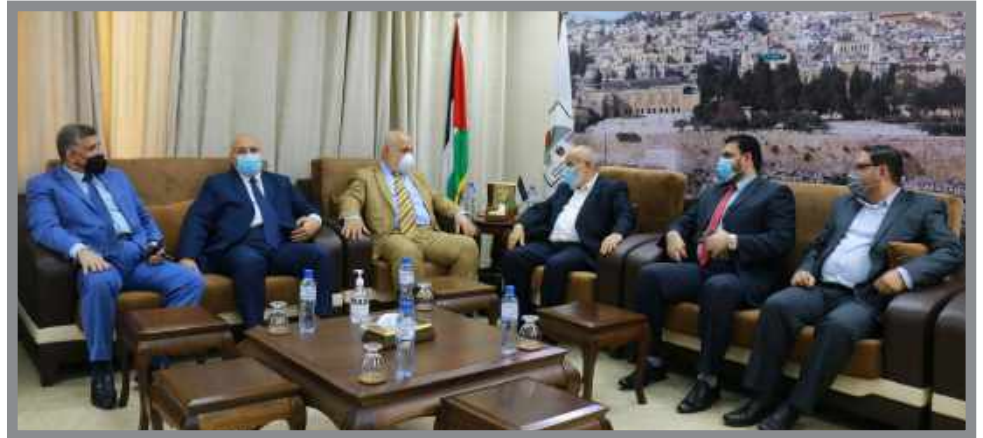
لا يختلف عاقلان على مخاطر التطبيع مع الاحتلال، بعد كل جرائمه بحق الشعب الفلسطيني والتي امتدت لقرابة قرن من الزمان، وبعد التضحيات الجسام التي قدمت على مذبح الحرية، ومنها: قرابة "100" ألف شهيد من العرب والفلسطينيين منذ النكبة عام "1948م"، ومليون حالة اعتقال منذ العام "1967م"، ومئات المذابح التي ارتكبتها العدو وعصاياه المجرمة، وبعد سرقة الأرض وتهجير أصحابها، وسلسلة طويلة من المعاناة وتضحيات يكاد لا يحصيها القلم، يأتيك صعلوك لا يقرأ التاريخ ولا يعرف للجغرافيا أي قيمة ليقول: بضرورة التطبيع مع الاحتلال وحيويته وليُنظر له ويشجع عليه!! حقا إن هذا لشيء عَجَابٌ.

لا أعلم سبباً منطقياً لبعض الإعلاميين والسياسيين ومن يصفون أنفسهم بالمتقنين في الوطن العربي الذين يدافعون عن المحتل ويدعمون التطبيع معه، رغم رفضه شعبياً وقانونياً وبرلمانياً في عديد الدول العربية والإسلامية أو كلها تقريباً. ولو ألقينا نظرة سريعة على دساتير الدول العربية؛ وميثاق جامعة الدول العربية، والقمم العربية المتلاحقة وتوجهات البرلمانات العربية عبر عشرات السنين؛ لوجدنا كما كبيرا من موادها وبنودها وقراراتها تدين التعامل مع الكيان الصهيوني أو التطبيع معه، أو عقد أي اتفاقية دون الحل الكلي والشامل للقضية الفلسطينية. الدول العربية التي تهافتت أنظمة الحكم فيها نحو التطبيع مع الاحتلال كلها خالفت قوانينها ودساتيرها، بالإضافة لمخالفتها قرارات جامعة الدول العربية، والسير باتجاه مخالف لرأي الشعوب والبرلمانات التي تعبر عن الإرادة الشعبية الحرة الراضة للاحتلال ولمجرد التقارب أو التطبيع معه.

وأمام جائحة التطبيع - إذا صح التعبير - تلك الجائحة التي اجتاحت عواصم عربية مؤخراً يقف المرء في حيرة من أمره، يتساءل ما الذي يجري؟ هل تبدلت الأفهام وتغيرت العقول وضاعت المبادئ؟ أم أن الذي يجري عبارة عن سحابة صيف سرعان ما ستنتفخ؟

والحقيقة أن المعاهدات والاتفاقيات التي تُبرم مع الاحتلال ما هي إلا توجهات الحكام المغلوبين على أمرهم ليس إلا، والذين يستلمون التعليمات من "العم سام" كما يتسلم الموظف راتبه نهاية الشهر، لكن للأسف يجدون من ينافقهم من مختلف فئات المجتمعات وعموم الشعوب سواء بالتسحيح أو السكوت والجبن عن قول الحق. للأسف يدور الحديث عن مشاريع مجنونة؛ كإنشاء خط سكة حديد يمر عبر الأردن والسعودية وصولاً لأبو ظبي، وذلك بهدف ربط ميناء حيفا مع دولة الإمارات مما سيوفر الكثير من رحلات الشحن البحرية من الإمارات إليها، وسبق أن جرى تدشين خط طيران بين الاحتلال وحليفته الجديدة، بالإضافة لوفود متبادلة بين البلدين.

كل ما تراه عينك من مؤامرات وخيانات تحاك خيوطها بليل بهيم سيكتب لها الاندثار والزوال ببساطة لأنها تأتي ضد الفئاعات وبعكس الثقافات المجتمعية علاوة على كونها تعد مخالفة واضحة للدستور البرلاني واجتهادات أهل الرأي والمشورة والحكام. ولتغيير الواقع الأليم الذي تمر به الأمة ولا سيما الانفصال النكد بين توجهات الحكام ورغبات الشعوب، لا بد من وقفات متقدمة وجريئة نحو ردم من خان الأمانة من الحكام وعزلهم عن مقاليد الحكم أو إجبارهم على التخلي عن اتفاقياتهم لمخالفتها لقناعات الأمة وتضادها مع المصالح العليا للشعوب. نحن بحاجة لثورة لتصحيح الثقافة المعوجة التي باتت تتسلل لأفهام البعض الذي أقنعوا أنفسهم زوراً بأن الاحتلال بات صديقا وأعتقد أنهم يوهمون أنفسهم بذلك مقابل امتيازات معينة وقلوبهم تعلم زيف هذه الادعاءات الباطل.



بين السلطتين لتطوير التشريعات والقوانين بما يخدم حالة الأمن والاستقرار التي يحياها المجتمع الفلسطيني. وقال: "إن حالة الأمن والاستقرار والعمل الجاد من قبل المحاكم والأجهزة الأمنية ساهمت في خفض معدلات الجريمة في قطاع غزة إلى أدنى مستوى ممكن، مؤكداً على ضرورة استمرار التنسيق والعمل بين كل الأطراف لبقاء حالة الأمن والاستقرار قائمة في المجتمع". من جانبه؛ شكر رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار محمد عابد د. بحر والمجلس التشريعي على الاهتمام والتعاون مع السلطة القضائية، وقيام التشريعي بمهامه الخاصة بسن التشريعات والقوانين واتخاذ القرارات المناسبة للحالة الفلسطينية، لافتاً لعدم وجود جريمة منظمة في القطاع وأن جل الجرائم لا تعد عن كونها حالات فردية ليس إلا.

استقبل رئيس المجلس التشريعي بالإنازة أحمد بحر؛ وفداً من المجلس الأعلى للقضاء، بحضور النائب مروان أبو راس. وضم الوفد رئيس المجلس الأعلى للقضاء، المستشار محمد عابد، رافقه أمين عام المجلس المستشار أشرف فارس، وعضو المجلس المستشار أنور أبو شرخ، وقضاة المحكمة العليا المستشار زياد ثابت، والمستشار أشرف نصر الله، والمستشار إيهاب عرفات، ومدير عام المحاكم ماهر الرفاتي. وأشاد بحر، بجهود المجلس والقضاة في احقاق الحقوق ورد المظالم وفق القوانين والتشريعات، مؤكداً على استمرار تكامل العمل بين السلطتين التشريعية والقضائية في موضوع سن القوانين والتشريعات التي تخدم المجتمع الفلسطيني، داعياً لاستمرار التواصل

عقدت اجتماعاً دورياً.. اللجنة القانونية تستمع لرئيس القضاء الشرعي



لبحث عدد من الشكاوى التي وردت للجنة. **وتستمع لرئيس القضاء الشرعي** وفي إطار ليس بعيد؛ عقدت اللجنة جلسة استماع لرئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي الشيخ الدكتور حسن الجوجو، وبحثت معه عدد من القوانين التي تمس عمل القضاء الشرعي خاصة مشروع قانون أصول المحاكمات الشرعية، ومشروع قانون التنفيذ الشرعي، ومشروع قانون الأحوال الشخصية. كما ناقش الطرفان عدداً من الملفات والشكاوى التي وصلت للجنة وتمس عمل القضاء الشرعي والمحاكم الشرعية، مؤكداً على ضرورة استمرار التواصل والتعاون من أجل خدمة أفضل للمجتمع الفلسطيني.

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي اجتماعاً دورياً، بحضور رئيس اللجنة النائب محمد فرج الغول، وكلاً من النواب: مروان أبو راس، محمد شهاب، يونس الأسطل، وأحمد أبو حلبية. كما حضر الاجتماع مدير عام الشؤون الإدارية في المجلس التشريعي أمجد الأغا، والمستشار القانوني للجنة مثقال عجزو، والمقرر الإداري أحمد سويدان. وناقشت اللجنة مجموعة من مشاريع القوانين على رأسها مشروع قانون أصول المحاكم الشرعية، ومشروع قانون الأحوال الشخصية. كما بحثت اللجنة السبل القانونية لتنفيذ أحكام الإعدام لتحقيق الردع، وحفظ سلامة وأمن المجتمع، إضافة



تصدر عن الدائرة الإعلامية في
المجلس التشريعي الفلسطيني

تصميم وإخراج
حسام أحمد أبو دقة

تحرير ومتابعة
الدائرة الإعلامية

مدير التحرير
ماجدة أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

في جلسة عقدها أمس

التشريعي: التطبيع مع الاحتلال تنكر للقيم الإسلامية وإنقلاب على ميثاق الجامعة العربية وردة عن قرارات القمم العربية



التفاصيل <<< 4-5

النائب الغول: تنفيذ أحكام الإعدام واجب شرعي ودستوري ومطلب شعبي ووطني

في أمريكا تقرر وتنفذ عقوبة الإعدام. وشدد على أن المتهمين يتمتعون بضمانات ومحاكمات علنية قانونية كاملة وفقاً للمعايير الدولية في المحاكمات العادلة، وتحت رقابة دستورية وحقوقية دائمة، مشيراً إلى أن من بين الذين يعارضون عقوبة الإعدام ينطلقون من أهداف مصلحية إرضاء للجهات الأجنبية الداعمة لهم، ومنهم من يهدف إلى إشاعة الفوضى وشرعية الغاب والفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، متذرعين بضرورة تصديق الرئيس، وهم يعلمون جيداً أنه منتهى الولاية منذ 9 كانون ثانٍ 2009، ومنصبه شاغر شغوراً دستورياً بانتهاء مدة ولايته، ولا يحق له أن يتولى الرئاسة إلا بانتخابات جديدة، ويتجاهلون مادة 37 من القانون الأساسي التي تؤكد أن رئيس المجلس التشريعي هو الرئيس حال الشغور.

ويطالبون بضرورة تنفيذ عقوبة الإعدام لمنع الثأر والثأر المضاد وإعادة إنتاج الفلتان الأمني وتجسؤ المجرمين على ارتكاب جرائم القتل والاعتداء على الأموال والأرواح، وليعيشوا بأمن وأمان وسلام واطمئنان". وأكد النائب الغول أن عقوبة الإعدام مقرة بالشرع والقوانين الفلسطينية ولم يطرأ عليها أي تعديل، فهي واجبة النفاذ، وأن هناك العديد من الدول ومنها ولايات



طرق الطعن، موضحاً أن عدم تنفيذها أو إعاقة تنفيذها جريمة يعاقب عليها القانون الأساسي الفلسطيني وقانون الإجراءات الجزائية، كما نصت المادة 106 من القانون الأساسي والقوانين الفلسطينية الأخرى ذات الصلة. وقال: "إن الوضع الخاص الذي تعيشه الحالة الفلسطينية وحالات الثأر والضغوطات الشعبية والفصائلية والحقوقية حتى من أهالي المحكومين الذي طالبوا

أكد رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول: أن تنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين بجرائم بموجب أحكام قضائية باتة استنفدت كل طرق الطعن واجب شرعي ودستوري، فضلاً عن أنها مطلب وطني وشعبي، مستنكراً تصريحات بعض المؤسسات التي ترفض عقوبة الإعدام بمزاعم غريبة تتناقض مع الشرع والقانون. وقال النائب الغول: "إن ولاية الرئيس محمود عباس انتهت في 2009/1/9 حسب مادة 36 و37 من القانون الأساسي"، مؤكداً أنه لم يعد صالحاً للتصديق على أحكام الإعدام منذ ذلك التاريخ، وأن المجلس التشريعي هو الآن صاحب الصلاحية حسب مادة 37 من مواد القانون الأساسي الفلسطيني والمواد الأخرى ذات الصلة. وشدد على أن الأحكام في غزة استنفدت

التشريعي يقر ملحق
الخطة المالية للعام 2020
بالأغلبية.

07

التشريعي : نطالب أحرار
العالم بنصرة الأسير ماهر
الأخرس.

06

لجنة الداخلية والأمن
تبحث إجراءات الحد من
انتشار كورونا.

06

د. أحمد بحر يناقش
أوضاع الجامعة الإسلامية
مع نقابة العاملين فيها.

03

استمعت لوكيل الأوقاف.. لجنة التربية: نتابع استعدادات الوزارة لتوفير بيئة صحية آمنة في المساجد



عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي، جلسة استماع لوكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الدكتور عبد الهادي الأغا؛ رافقه عدد من المدراء العاميين بالوزارة، بحضور رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، وكلاً من النواب: خميس النجار، يوسف الشرافي، سالم سلامة، محمد شهاب، يحيى موسى، وهدي نعيم.

في إطار المتابعة

وأوضح رئيس اللجنة النائب الجمل، أن الجلسة تأتي في إطار متابعة خطط الوزارة لمواجهة جائحة كورونا، والإطلاع على استعداداتها لاستئناف صلاة الجماعة في مساجد القطاع، إضافة إلى متابعة الجهود الإغاثية التي تبذلها لجان الزكاة العاملة في محافظات غزة لإغاثة أبناء شعبنا في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية بسبب الجائحة.

بدوره؛ أشار النائب يوسف الشرافي إلى أهمية توجيه المصلين إلى الالتزام بإجراءات الوقاية الصحية أثناء تواجدهم بالمساجد، من ناحيته طالب النائب سالم سلامة، الوزارة بإيجاد حلول لملف المتطوعين والذي تجاوز تعدادهم الآلاف ومضى على تطوعهم بالوزارة سنوات عديدة.

وحول الدور الإغاثي الذي تقوم به لجان الزكاة العاملة التابعة لوزارة الأوقاف، أكد النائب يحيى موسى؛ على أهمية تطوير عمل لجان الزكاة بهدف تحقيق استثمارات طويلة المدى تعود بالنفع على مختلف الفئات الهشة في المجتمع الفلسطيني.

ونجحت في إنجاز مئات الدورات لتعليم القرآن الكريم وعلومه، كما التحق أكثر من 50% من طلبة حلقات التحفيظ في برامج التعليم عن بعد التي أعدتها الوزارة، إضافة إلى تفعيل قناة "تبيان" الإلكترونية، وإطلاق تطبيق "بيوت مطمئنة"، وبت آلاف المقاطع المرئية والتصاميم الدعوية والإرشادية عبر موقع الوزارة ومنصات الإعلام المختلفة. وفي ختام اللقاء ثمن النائب عبد الرحمن الجمل جهود الوزارة التوعوية والإرشادية، مؤكداً على ضرورة توفير بيئة صحية آمنة في المساجد منعا لانتشار فيروس كورونا.

والإرشاد والتوعية الصحية للمواطنين، مشيراً إلى متابعتها الحثيثة لإجراءات التباعد الجسدي في المساجد التي تم إعادة افتتاحها في الآونة الأخيرة، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة، وبما يضمن الحفاظ على سلامة المصلين.

مساعداً إغاثية

كما أوضح الأغا أن لجان الزكاة التابعة للوزارة وزعت في الآونة الأخيرة مساعدات إغاثية استفاد منها أكثر من ثلاثين ألف أسرة فقيرة في محافظات غزة، أما بخصوص ملف الإرشاد وتحفيظ القرآن الكريم فأكد الأغا؛ أن الوزارة اعتمدت التواصل الإلكتروني عن بعد في ظل إغلاق المساجد،

وأشار العبادسة إلى ضرورة تعزيز التعاون بين لجان الزكاة التابعة للوزارة والمؤسسات الإغاثية الأهلية العاملة في غزة. من جهتها؛ دعت النائب هدي نعيم، الوزارة إلى دراسة إمكانية دمج عدد من لجان الزكاة العاملة بما يعود بالفائدة المجتمعية على مختلف مناطق محافظات غزة.

متابعات حديثة

من ناحيته، استعرض وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الجهود التي تبذلها الوزارة منذ تفشي فايروس كورونا في غزة، مؤكداً حرص الوزارة على إحياء روح المسجد في المجتمع بهدف التوجيه

مع بدء العودة الآمنة للمدارس.. نواب يتفقدون الثانوية العامة



وليفيف من المدراء العاميين بالمديرية، وذلك بهدف الاطمئنان على الطلبة والاطلاع على استعدادات الوزارة لبدء خطة تعليم الثانوية العامة. وأطلع النواب والوفود المرافقة لهم أثناء جولاتهم المختلفة على خطة العودة للمدارس وبدء العام الدراسي للثانوية العامة وآليات تطبيق الإجراءات الطبية والوقائية وفق البروتوكول الرسمي المعتمد من قبل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارتي الصحة والداخلية بهدف حماية الطلبة والمحافظة على حياتهم وفي نفس الوقت استئناف الدراسة.

مدارس الثانوية العامة بمحافظة شمال غزة؛ رافقه مدير التربية والتعليم بالشمال أشرف حرز الله، ووفد من القوى الوطنية والإسلامية وليفيف من قادة المجتمع المحلي بالمحافظة؛ وحث النائب المصري، الطلبة على ضرورة الالتزام بتعليمات الجهات المختصة وأخذ الاحتياطات اللازمة للحماية من فيروس كورونا.

غرب غزة

كما نظم النائب أحمد أبو حلبية؛ جولة مماثلة شملت بعض مدارس مديرية تعليم غرب غزة، رافقه مدير المديرية الدكتور عبد القادر أبو علي؛

تفقد النائب سالم سلامة؛ مدارس الثانوية العامة بالمحافظة الوسطى في اليوم الأول لبدء تطبيق خطة العودة الآمنة للمدارس، وأطلع على سير العملية التعليمية ومدى التزام الطلبة بالإجراءات الوقائية من فيروس كورونا، ورافق النائب سلامة، في جولته مدير مديرية التربية والتعليم هشام الحاج؛ والنائبين الإداري والفني في المديرية وبعض رؤساء البلديات وعدد من العاملين بلجان الطوارئ بالمحافظة الوسطى.

محافظة الشمال

وفي ذات السياق تجول النائب مشير المصري؛ على عدد من

طالبت بالإفراج الفوري عنه.. كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية تحمل الاحتلال المسؤولية عن حياة الأسير الأخرس



حملت كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية الاحتلال الصهيوني المسؤولية الكاملة عن حياة الأسير ماهر الأخرس، وطالبت في تصريح صحفي أصدرته مؤخرًا؛ بالإفراج الفوري عنه في ظل تدهور وخطورة حالته الصحية. وأكدت الكتلة أن الشعب الفلسطيني لن يقبل أن تتعرض حياة الأسرى داخل سجون الاحتلال للخطر في ظل استمرار الاحتلال في تطبيق سياسة الاعتقال الإداري بحق الأسرى. ودعت الكتلة كل المنظمات الدولية بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه ما يتعرض له الأسير الأخرس وكل أسرانا في سجون الاحتلال من بطش وإجراءات تعسفية، وضرورة تفعيل قضية الأسرى على الصعيد الدولي كقضية إنسانية تكشف بشاعة الاحتلال وعدم احترامه لقواعد القانون الدولي وقواعد العدالة الدولية.

تفعيل القيادة الموحدة للمقاومة الشعبية

كما دعت الكتلة في تصريح آخر لها لتفعيل القيادة الموحدة

للمقاومة الشعبية دعماً واسناداً للأسير الأخرس ومنع الاحتلال من التغول على أسرانا في سجون، وأكدت الكتلة أن قضية الأسير الأخرس تعكس عنجوبة الاحتلال في التعامل مع الأسرى في السجون الصهيونية لا سيما انتهاجه سياسة الاعتقال الإداري الذي تتخذه إدارة السجون كسيف مسلط على رقاب الأسرى في مخالفة صارخة للاتفاقيات الدولية التي حرمت الاعتقال الإداري، وحذرت الكتلة من تجاهل الاحتلال لقضية الأسرى، واعتبرت رفض الاحتلال الإفراج الفوري عن الأخرس يدق ناقوس الخطر ويهدد حياته.



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

الأسير الأخرس.. أيقونة الإرادة والتضحية الفلسطينية

اثنان وثمانون يوماً بالتمام والكمال هي عمر الإضراب المفتوح عن الطعام الذي أعلنه الأسير البطل ماهر الأخرس في سجون الاحتلال احتجاجاً على اعتقاله الإداري، ولا زال مصراً على خوض معركة الأمعاء الخاوية حتى النهاية رغم تردي وضعه الصحي ودخوله مرحلة الخطر الكبير الذي قارب به حد الشهادة.

لقد بالغ الاحتلال في إجرامه البشع وسياساته التعسفية ومخططاته العنصرية ضد الأسير الأخرس وأسرانا الأبطال في سجون الاحتلال، وباتت سياسة الاعتقال الإداري سيفاً مسلطاً بيد سلطات الاحتلال تستخدمها بحق أبناء شعبنا ومجاهديه ومقاوميه الأبطال في انتهاك صارخ للكافة المواثيق والأعراف الدولية، ولمبادئ وأحكام وقواعد القانون الدولي والإنساني.

إن ما يتعرض له الأسير الأخرس وسائر إخواننا الأسرى إنما يهدف لكسر إرادة شعبنا ومقاومتنا وسط صمت وتواطؤ المجتمع الدولي الذي يتجاهل الجرائم الصهيونية المتواصلة بحق الأسرى.

ولعل أكثر ما ألمنا أن تتخلى السلطة الفلسطينية عن واجباتها تجاه إخواننا الأسرى، ولو في حدها الأدنى، وأن تعمل على إجهاد أشكال الحراك والتضامن مع الأسير الأخرس من خلال فضّ الاعتصامات الوطنية داخل مقرات الصليب الأحمر في رام الله وجنين والاعتداء على المعتصمين داخلها وسحل بعضهم إلى الشارع، في مشهد غريب يتناقض تماماً مع روح وأهداف الحوار الوطني وجهود المصالحة الوطنية الجارية حالياً بهدف توحيد الصف الفلسطيني وتمتين الجبهة الفلسطينية الداخلية في وجه الاحتلال وصفقة القرن ومخططات تصفية القضية.

لقد أن لمعاناة الأسير الأخرس وبقية الأسرى أن تتوقف، وأن للقمع الصهيوني داخل السجون أن ينتهي، وأن للسلطة الفلسطينية أن تضطلع بدورها الوطني تجاه قضية الأسرى، ولم يعد هنالك عذر لأحد، فقضية الأسرى التي تشكل درة التاج الوطني وأيقونة الكفاح والتحرر الوطني، تحتاج اليوم إلى جهد عاجل واستثنائي يمنع الاحتلال من الاستفراد بالأسرى، ويضع قضيتهم على الطاولة كأولوية غير قابلة للتأجيل، ما يقتضي من شعبنا الفلسطيني بكافة قواه وفصائله وشخصياته ومنظماته وشرائحه إلى التوافق على برنامج وطني موحد لنصرة الأسير الأخرس وإخوانه الأسرى بحيث يشمل على فعاليات مركزة تجبر الاحتلال على التراجع عن سياسة الاعتقال الإداري وسياساته القمعية بحق الأسرى، وتضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته القانونية والأخلاقية والإنسانية للدفاع عن هذه القضية العادلة التي تدمي قلب كل إنسان حر على امتداد المعمورة.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نناشد كل أحرار العالم وكل القوى والمنظمات الحقوقية والدولية الحريضة على إحقاق الحق وإنفاذ مبادئ العدالة وتطبيق القوانين والمواثيق الدولية للعمل والتدخل العاجل بهدف إنقاذ الأسير الأخرس وإيقاف مسلسل الاعتقال الإداري، واتخاذ الإجراءات اللازمة لردع الاحتلال الصهيوني والتصدي لجرائمه وممارساته العدوانية بحق الأسرى، كما ندعو كل الدول الحريضة على الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى إصدار تشريعات وطنية لملاحقة الجرائم التي يرتكبها مجرمو الحرب الصهاينة بحق الأسرى الفلسطينيين وتقديمهم للعدالة الدولية.

وفي إطار واجباتنا الوطنية والبرلمانية فإننا ندعو كافة البرلمانات العربية والإسلامية والدولية إلى التحرك العاجل لنصرة الأسرى، وتحمل مسؤولياتهم القومية والأخلاقية والإنسانية والقانونية في مواجهة الإجرام والصلف والعنصرية الصهيونية بحق أسرانا البواسل الذي يهدد حياتهم ويسلب حريتهم ويمتهن كرامتهم الإنسانية.

ونحن على ثقة تامة بأن المقاومة الفلسطينية ستستفرغ وسعها وتعمل على تكثيف جهودها لنصرة الأسرى والدفاع عنهم، وسيكون لها موقفها الحازم وكلمتها الصارمة في وجه الإجرام الصهيوني من جهة، في ذات الوقت الذي ستمسك فيه بشروطها ومطالبها على طريق إنجاز صفقة تبادل مشرفة على غرار صفقة وفاء الأحرار كي ينعم الأسرى بالفرج والحرية بإذن الله من جهة أخرى.

وختاماً.. فإننا نطمئن الأسير الأخرس وأسرانا الأبطال أن الفرغ قريب، وأنهم على موعد مع الحرية بإذن الله، وأننا لن يقر لنا قراراً أو يهدأ لنا بال إلا بعد تحطيم أغلالهم وتكسير قيودهم وعودتهم سالمين غانمين إلى أحضان أهلهم وأبناء شعبهم إن شاء الله.

“يقولون متى هو قل عسى أن يكون قريباً”

د. بحر يستقبل وفداً من نقابة العاملين بالجامعة الإسلامية



الذين بدورهم شرحوا مستجدات العمل الخيري والإنجازات التي أحرزتها جمعيتهم خلال العام الجاري، منوهين للمهام الملقى على عاتق الجمعيات والمؤسسات الخيرية في ظل تفشي البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني جراء الحصار وسياسات الاحتلال الظالمة لغزة، في حين شكر بحر، للجمعية وكل المؤسسات الخيرية دورهم في خدمة المجتمع الغزي، معرباً عن تقديره للعمل الخيري والإغاثي الذي تقوم به الجمعيات الخيرية والأهلية.

التعليم العالي في الجامعة الإسلامية، في ظل الحصار وتدهور الأوضاع الاقتصادية مع استمرار جائحة كورونا، داعين المجلس التشريعي لحث الحكومة على تفعيل دعم مبادرات الجامعات. بدوره، شدد النائب الجمل، على أن الجامعة الإسلامية تقوم بدور فاعل وحيوي ومهم للغاية في المجتمع الفلسطيني وتعمل على تزويد خريجها بالثقافة الوطنية والإسلامية والمهارات العلمية اللازمة لمنافسة في سوق العمل، داعماً مطلب النقابة القاضي بدعم وتفعيل الموازنة الحكومية للجامعات العامة. إلى ذلك استقبل بحر، وفداً من جمعية الإعمار للإغاثة والتنمية

استقبل رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة أحمد بحر، وفداً من نقابة العاملين بالجامعة الإسلامية، بحضور رئيس لجنة التربية والقضايا الاجتماعية النائب عبد الرحمن الجمل.

ورحب بحر بالحضور، مستذكراً تاريخ النقابة ودورها في تلبية احتياجات ومطالب الموظفين بالجامعة، مؤكداً على أهمية ودور الجامعة الإسلامية للنهوض بالمستوى العلمي والثقافي والحضاري في المجتمع، وتخريجها لأجيال مثقفة وواعية من الطلبة، قادرة على بناء الوطن والدفاع عنه، من خلال مواكبة التطور التكنولوجي، واستخدام الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي. واستعرض الوفد مشاكل وصعوبات

لجنة الرقابة تلتقي مدير عام الشرطة



جهاز الشرطة تتفق تماماً مع نصوص القانون وتتسم بسلامة الإجراءات، لافتاً إلى أن الجهاز يبذل أقصى الجهود لأجل المحافظة على سلامة الجبهة الداخلية وحماية المواطنين وتوفير الأمن والسلامة لهم، ومقدماً شرحاً وافياً عن مهام الجهاز والمسؤولية الملقاة على عاتق منتسبيه لا سيما المهام التي يقوم بها في ظل جائحة كورونا.

سبل وآليات تطوير العمل والرقمي به في المؤسسة الشرطة سيما الإدارة العامة للأدلة الجنائية. وثمنت اللجنة دور الشرطة الفلسطينية وجهودها في إرساء قواعد الأمن والاستقرار والسلم الأهلي داخل المجتمع، مؤكدة على ضرورة الاستمرار في اتباع الإجراءات القانونية السليمة في كافة إجراءاتها حفاظاً على حقوق وكرامة المواطن.

من جانبه شدد اللواء صلاح: على التزام جهازه بالقانون؛ مؤكداً أن المهام اليومية المنفذة من قبل

التقت لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي بمدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء محمود صلاح، بحضور كل من رئيس وأعضاء اللجنة النواب: يحيى العبادسة، عبد الرحمن الجمل، يونس أبو دقة، وهدى نعيم. وأشار رئيس اللجنة إلى أن اللقاء يأتي في إطار العمل الرقابي للجنة والمهام المنوطة بها، لافتاً أن نواب اللجنة بحثوا مع اللواء صلاح، العديد من القضايا التي تأتي في سياق معالجة الشكاوى الواردة للجنة، بالإضافة لبحث

في جلسة

التشريعي: التطبيع مع الاحتلال مخالف لش

الن
الشعوب ترفض
المطبعين؛ والاحتلال
فلكه

بحر: التطبيع مع الاحتلال يهدف لتصفية القضية الفلسطينية وفتح الطريق أمام الكيان للسيطرة على مقدرات الأمة العربية



أكد نواب المجلس التشريعي رفضهم لسياسة التطبيع مع الاحتلال، منددين بتهاافت بعض الأنظمة العربية تجاه الاحتلال للتطبيع معه ضاربين رغبات وتوجهات شعوبهم بعرض الحائط، ومنوهين أن ذلك يتعارض مع ميول وقناعات الشعوب العربية والإسلامية الراضة للاحتلال والتطبيع معه، ولافتين لقرارات الجامعة العربية والقمة العربية الراضة للتطبيع مع الاحتلال، "البرلمان" تابعت وقائع الجلسة وأعدت التقرير التالي:

3. نصت المادة (3) من ذات الميثاق على أنه: "يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة، وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات في الشؤون المشار إليها في المادة السابقة، وفي غيرها...".
4. قانون مقاطعة (إسرائيل) الصادر عن جامعة الدول العربية منتصف سنة 1951م.
5. مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة - يناير 1964، ورأى في الاحتلال الصهيوني "الخطر الأساسي" الذي يتوجب على الأمة العربية بأسرها دفعه.
6. مؤتمر القمة العربي الرابع، المنعقد بالخرطوم عام 1967، وقد عرفت تلك القمة باسم "قمة اللاءات الثلاث"؛ إذ أكد المشاركون فيها أنه لا صلح مع الاحتلال الصهيوني، ولا اعتراف به، ولا تفاوض معه.

7. مؤتمر القمة العربي السادس، 1973، في الجزائر، حيث أعلن أن السلام يتطلب انسحاب الاحتلال الصهيوني من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها القدس، واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

8. مؤتمر القمة العربي العاشر في تونس عقب قيام الحكومة المصرية بتوقيع معاهدة الصلح المنفرد مع الاحتلال الصهيوني في آذار/ مارس 1979، فقرر عزل النظام المصري؛ ونقل جامعة الدول العربية إلى مقرها الجديد في تونس.

9. قرار قمة القدس التي عقدت في الظهران بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 15/04/2018م، والذي نص على: "التأكيد

كقوة محتلة باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها لعام 1977. ونوه التقرير لمطالبة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل قوات حماية دولية لمراقبة تطبيق اتفاقيات جنيف، ولحماية المدنيين الفلسطينيين من الاحتلال العسكري الصهيوني، وتضمن قرار مجلس الأمن رقم 1544 الصادر بتاريخ 19/5/2004.

وأورد التقرير قرار محكمة العدل الدولية/ لاهاي، الصادر في 9/7/2004 القاضي بانطباق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن المشكلة كانت وما زالت في عدم تفعيل آليات الأمم المتحدة الأخرى، وفي مقدمتها إرغام الاحتلال الصهيوني على الخضوع للقانون الدولي والشرعية الدولية لحقوق الإنسان.

المحور الثاني: التطبيع مع الاحتلال في ميثاق جامعة الدول العربية، والقمة العربية المتلاحقة

وذكر التقرير بعضاً من نصوص ميثاق جامعة الدول العربية، وقرارات القمم العربية المتلاحقة التي تجرم التطبيع مع الاحتلال، ومنها:

1. نص بروتوكول الإسكندرية الموقع في العام 1944 في أولاً: "... ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضرب سياسة جامعة الدول العربية، أو أية دولة منها".

2. تنص المادة (2) من ميثاق جامعة الدول العربية: "الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها، وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها".

الاحتلال؛ معتبراً أن اتفاقي التطبيع بين الإمارات والبحرين مع الاحتلال مخالفة واضحة للقوانين والأعراف والمواثيق العربية والدولية، مندداً بإسقاط مشروع قرار بإدانة التطبيع لدى جامعة الدول العربية، ومؤكداً أن ذلك من شأنه إضعاف الموقف العربي والإسلامي والفلسطيني الدولي الداعي لإنهاء الاحتلال الصهيوني، وتحقيق الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال؛ وفيما يلي تفاصيل التقرير التي جاءت على النحو الآتي:

المحور الأول: علاقة فلسطين بالاحتلال من منظور القانون الدولي

تنطبق أحكام القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في زمن الحرب لعام 1949، على الأراضي الفلسطينية. والقانون الدولي الإنساني بصورة عامة، واتفاقية جنيف المذكورة بصورة خاصة، يهدفان إلى توفير الحماية لضحايا الحروب، وتحديدًا للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة. وجاء في التقرير: أن القانون لا يعفي الدولة المحتلة من التزاماتها الدولية، ومن مسؤولياتها القانونية في احترام حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها، خاصة إذا كانت الدولة المحتلة طرفاً متعاقداً في اتفاقات حقوق الإنسان، وبما أن الكيان الصهيوني المحتل طرف متعاقدي في العهدين، الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية لعام 1966، والخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، فهو بالضرورة ملزم باحترام ما ورد فيهما. ولفت التقرير إلى قرار الجمعية العامة الصادر بتاريخ 20/12/2001، والذي أدان الاحتلال الصهيوني، وأكد على وجوب التزام الكيان

كلمة الرئيس بالإنبابة

بذوره استهل رئيس المجلس التشريعي بالإنبابة الدكتور أحمد بحر كلمته بتوجيه التحية للأسير ماهر الأخرس في يومه الـ "80" للإضراب عن الطعام، محملاً الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياته.

السيطرة على مقدرات الأمة

ووصف بحر اتفاقيات التطبيع مع الاحتلال بأنها تكرر تحالفات استراتيجية بهدف تصفية القضية الفلسطينية بشكل نهائي، وفتح الطريق أمام الكيان الصهيوني لاحتلال الأمة بكاملها والهيمنة والسيطرة على قوتها ومقدراتها وتشويه فكرها وطمس هويتها العربية والإسلامية وموروثها الحضاري والإنساني.

وأشار لسقوط التطبيع من الناحية السياسية والأخلاقية والإنسانية والقانونية، وتعارضه مع الكثير من تشريعات الدول العربية وقرارات ومواثيق الجامعة العربية، ودعا بحر؛ إلى إطلاق أوسع حراك فلسطيني وعربي وإسلامي، رسمي وشعبي، لعزل حكام وتيار التطبيع، وتشكيل جبهة موحدة بهدف إعادة إحياء التمسك بالحقوق والقيم وثوابت الإجماع العربي والإسلامي.

وعبر بحر؛ عن يقينه بفشل مرحلة التطبيع مع الاحتلال والتسلوق مع المخططات الأمريكية، ومؤكداً أن الشعب الفلسطيني سيبذل رأس الحربة في التصدي لوباء الخيانة والتطبيع حتى كمنس الاحتلال عن أرضنا.

تقرير اللجنة القانونية حول عدم المشروعية القانونية للتطبيع مع الاحتلال

بذوره تلا رئيس اللجنة القانونية بالتشريعي النائب محمد فرج الغول، تقرير لجنة حول عدم المشروعية القانونية للتطبيع مع

عقدتها أمس

ثقافات الشعوب ودساتير جُل الدول العربية

القول: نطالب جامعة الدول العربية بإدانة التطبيع، وتعليق عضوية أية دولة عربية تطبع العلاقات مع الاحتلال



سواب: التطبيع وتلفظ نلال ومن سار في زوال

في مستنقع. ودعا البردويل: المجلس التشريعي لإصدار قانون يحرم التطبيع ويصفه بالخيانة، معتبراً التطبيع غدر للشعب الفلسطيني وللشهداء، رافضاً التطبيع مع الاحتلال جملة وتفصيلاً، مؤكداً أن وجود الاحتلال على أرض فلسطين باطل.

النائب مشير المصري



من جهته: أشار النائب مشير المصري: أن التطبيع مع الاحتلال يشكل انقلاباً قانونياً ودستورياً إلى جانب أنه انقلاب أخلاقي ووطني، معتبراً أن التطبيع يهدف لإخراج أمة عن دينها وثقافتها كما أنه يمثل تضييعاً للثوابت وترهيباً للمقاومة. وقال المصري: "على قادة الدول التي طبعت مع الاحتلال أن يعلموا أن التطبيع لن يزيدهم إلا خسارة وتراجعا"، مطالباً الدول العربية بتجريم التطبيع كما طالب بضرورة أن يتم إلغاء لجنة التواصل الفلسطينية مع الاحتلال، داعياً المجلس التشريعي اتخاذ قرار بوجوب إلغائها لأن ذلك يعد من مداخل استعادة الوحدة الفلسطينية.

النائب سالم سلامة



بدروه: قال النائب سالم سلامة: "إن التطبيع مع الاحتلال ليست طعنة في ظهر القضية الفلسطينية بل هي محاولة قتل جادة للقضية"، معتبراً التطبيع مع الاحتلال تنصل على ما اتفق عليه العرب رغم أن ما تم الاتفاق عليه دنيء حيث اتفق العرب على إقامة دولة فلسطينية مختصرة على حدود 1967، ورغم ذلك إلا أن بعضهم قبلوا بالتطبيع حتى مع عدم تحقق ما اتفقوا عليه.

النائب محمود الزهار



من ناحيته: دعا النائب د. محمود الزهار إلى إضافة الموقف الشرعي من التطبيع مع الاحتلال، حتى يكون التقرير مكملاً شرعياً وقانونياً، وحتى يتبين للجميع أن المطبوعين خرجوا عن دينهم ومجرمين وفوق القانون.

وتعليق عضوية أية دولة عربية تقوم بتطبيع العلاقات مع الاحتلال.

2. مطالبة جامعة الدول العربية بتفعيل القانون الموحد للمقاطعة العربية لإسرائيل الذي أقره مجلس الجامعة في دورته 22 بتاريخ 11/12/1954م، ودعوة الاتحاد البرلماني العربي للعمل على اعتماد هذا القانون في برلمانات الدول العربية، وإكمال جوانب النقص فيه في ظل المستجدات في العلاقة العربية مع الاحتلال الصهيوني. 3. دعوة برلمانات الدول العربية والإسلامية، لرفض إقرار اتفاقيات السلام والتطبيع الموقعة بين حكومات الأنظمة التابعة لها والكيان الصهيوني؛ وعدم المصادقة عليها كون ذلك يمثل الإرادة الشعبية في بلدانهم. 4. سن قانون فلسطيني يجرم جميع أشكال التنسيق الأمني مع الكيان الصهيوني، تنفيذاً للقرارات المتعددة الصادرة عن المجلس المركزي الفلسطيني بوقف كل أشكال التنسيق الأمني مع الكيان، وتضمين القانون عقوبات رادعة تصل لعقوبة جريمة الخيانة العظمى. 5. مطالبة الدول العربية بإصدار قوانين تجرم التطبيع، وتحاسب المطبوعين مع الاحتلال. 6. دعوة المؤسسات الحقوقية العربية والدولية لتجريم قادة الاحتلال أمام المحاكم الدولية ومحاکمتهم. 7. تشكيل قوة ضغط على الأنظمة المطبوعة لعرقلة مساعي التطبيع؛ بل والتراجع عنه. 8. استثمار وسائل الإعلام المختلفة، ومواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي الجمعي للشعوب العربية والإسلامية بأضرار التطبيع مع الاحتلال، وحثها على المبادرة لاتخاذ خطوات مناهضة للتطبيع. 9. إنشاء فرق إلكترونية عربية داعمة للقضية الفلسطينية، تعمل على فضح حقيقة الكيان الصهيوني ومناهضة التطبيع معه. 10. اعتماد هذا التقرير كوثيقة من وثائق المجلس التشريعي، والقيام بترجمته وتوزيعه على برلمانات العالم، والجهات ذات العلاقة؛ لفضح الاحتلال وتقديم قاداته إلى محكمة الجنايات الدولية كمجرمي حرب.

مداخلات النواب

النائب صلاح البردويل



اعتبر النائب صلاح البردويل: أن التقرير يرصد حالة التناقض التي تعيشها بعض الأنظمة العربية التي أدانت تاريخياً التطبيع وها هي اليوم سقطت



وهو يخالف أيضاً المرسوم الرئاسي الصادر عن الشيخ / زايد آل نهيان عام 1972م والذي يقضي بمقاطعة الاحتلال الصهيوني. 5. قانون مقاطعة إسرائيل الذي أصدرته الجمهورية السودانية بتاريخ 15/07/1958م. 6. بتاريخ 20/05/1959م، أعلنت قطر حظر التعامل مع ما يسمى (إسرائيل) اقتصادياً، وقانون رقم (13) لسنة 1963م بتنظيم مكتب مقاطعة إسرائيل. 7. قانون العقوبات العراقي الصادر في عام 1969؛ حيث تنص المادة 201 منه على: أنه "يعاقب بالإعدام كل من حذب أو روج مبادئ صهيونية، بما في ذلك الماسونية، أو انتسب إلى أي من مؤسساتها، أو ساعدها مادياً، أو أديباً، أو عمل بأي كيفية كانت لتحقيق أغراضها". 8. قانون مقاطعة (إسرائيل) رقم (9) لسنة 1972م والذي أصدرته سلطنة عمان.

الخاتمة

يُمثل التطبيع مع الاحتلال خيانة لدماء شهداء العرب والفلسطينيين الذين ارتقوا دفاعاً عن أرض فلسطين التاريخية، خلال حروب 1948م و1956م و1967م في مواجهة الاحتلال. ومن الناحية القانونية يشكل التطبيع مخالفة لقرارات جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد البرلماني العربي، وقرارات القمم العربية المتعاقبة ضد التطبيع ومبادئها، كما يعتبر مخالفاً لمخالفة صريحة لدساتير جُل الدول العربية وتشريعاتها والتي ثبتت على مواقفها، وأصدرت القوانين التي لاتزال سارية حتى اللحظة في مواجهة التطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل.

التوصيات

1. مطالبة جامعة الدول العربية بإدانة التطبيع،

على أن مقاطعة الاحتلال الصهيوني، ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه...".

المحور الثالث: مناهضة التطبيع مع الاحتلال في تشريعات الدول العربية

1. قوانين مناهضة التطبيع التي تبناها البرلمان اللبناني عام 1955م، والبرلمان السوري عام 1963م. 2. ينص القانون الكويتي على عقوبات تتراوح بين السجن والإعدام في حال "التطبيع"، بالإضافة لإقرار مجلس النواب الكويتي قانونه الخاص بمناهضة التطبيع عام 1964. 3. القانون رقم 26 لسنة 1975 بشأن الجنسية المصرية؛ الذي يعرف من هو المواطن المصري، ثم يستبعد المصريين الذين يعتنقون "الصهيونية" من التعريف. وتنص المادة 16 من القانون على إسقاط الجنسية عن أي مواطن مصري "إذا اتصف في أي وقت من الأوقات بالصهيونية"، وإلزام قانون عام 1975 ساري المفعول، وصالحاً بشكل تام، فالحكومة المصرية تسقط بشكل منهجي جنسية المصريين الذين يتزوجون من مواطنين صهيوليين. 4. أما الإمارات العربية المتحدة فقد خالفت ما نص عليه دستورها الذي يؤكد أنها "جزء من الوطن العربي الكبير، وشعبها جزء من الأمة العربية، تربطه بهار وابط الدين واللغة، والتاريخ والمصير المشترك". كما نص الدستور على وجوب "استهداف سياستها الخارجية لنصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية... على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية".

خلال وقفة تضامنية مع الأسير المضرب ماهر الأخرس

بحر: قضية الأسرى على سلم أولوياتنا وندعو الأمم المتحدة لمحاسبة الاحتلال على جرائمه

الاحتلال، داعياً للوحدة الفلسطينية من أجل قضايا الشعب الفلسطيني وعلى رأسها تحرير الأرض والأسرى. من جهته: قال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي د. نافذ عزام: "إنه من حق الشعب الفلسطيني مقاومة الاحتلال بشتى الأشكال، لأن شعبنا يعتدى عليه من قبل الاحتلال، مؤكدة ضرورة استمرار العمل من أجل فضح الاحتلال وتحرير الأسرى بكل السبل المتاحة". وأكد عزام: أن حرية الأسير الأخرس قريبة، وأنه رغم التجاهل الدولي والتخاذل من قبل بعض أبناء أمتنا العربية والإسلامية إلا أن شعبنا سينتصر على الاحتلال. من ناحيته: حذر وكيل وزارة الأسرى بهاء المدهون من خطورة الوضع الصحي للأسير ماهر الأخرس المضرب عن الطعام، محملاً الاحتلال المسؤولية عن حياته وكل الأسرى المرضى في السجون.



الاحتلال ومحاسبة الاحتلال على جرائمه بحقهم، مطالباً الأمة العربية والإسلامية الوقوف مع الفلسطينيين وحقوقهم. وأكد على أن الشعب الفلسطيني وفصائله المسلحة ستقوم بواجبها من أجل تحرير الأسرى والمسرى، رغم غطرسة

الفلسطيني وقضيته فحسب وإنما عن الأمة العربية والإسلامية، وأن صمودهم سيقود لتحريرهم من قيد السجن قريباً. وطالب بحر: الأمم المتحدة ومؤسسات حقوق الإنسان أن تقف مع الأسير الأخرس وكل الأسرى في سجون

أكد رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة أحمد بحر: أن قضية الأسرى على رأس أولويات التشريعي، مستنكراً تمادي الاحتلال في جرائمه بحق الأسرى والصمت الدولي إزاء تلك الجرائم، لافتاً لوقوف كل فئات شعبنا خلف الأسير الأخرس كونه يشكل حالة بطولية ويمثل إرادة الشعب الفلسطيني. جاءت تصريحات بحر، خلال وقفة تضامنية نظمتها وزارة شؤون الأسرى بالتعاون مع ومؤسسة مهجة القدس وجمعية واعد تضامناً مع الأسير المضرب ماهر الأخرس، بحضور فصائلي ومشاركة جماهيرية واسعة. وأضاف: "إن الأسير الأخرس يمثل الشعب الفلسطيني بصموده وإرادته، وأن حكم الاحتلال ضده إدارياً باطل قانونياً ودولياً"، مشيداً بصمود كل الأسرى في سجون الاحتلال". وأكد رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة على أن الأسرى في سجون الاحتلال خط الدفاع الأول ليس عن الشعب

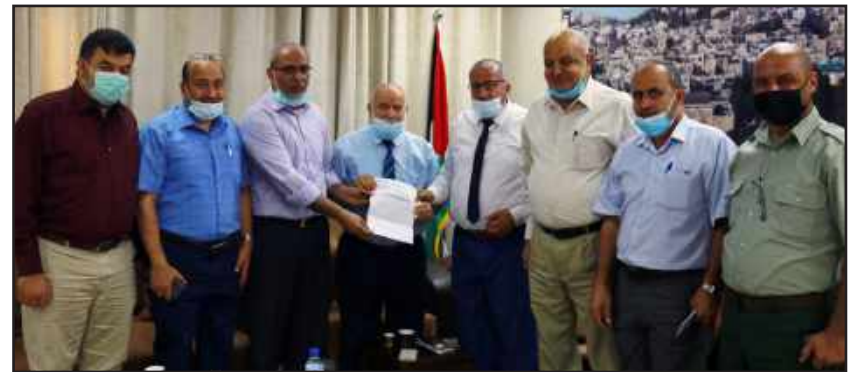
لجنة الداخلية تبحث عدداً من القضايا من بينها إجراءات الحد من انتشار كورونا



على عد من الملفات والتقارير المتعلقة بعمل وزارة الحكم المحلي وبلديات القطاع. هذا وتواصلت اللجنة مع عدد من الجهات والوزارات لبحث مشكلات المواطنين والوصول لحلول عاجلة لتلك المشكلات بهدف التخفيف من معاناة المواطنين. وأوضحت اللجنة أنها تتابع لحظة بلحظة تطورات جائحة كورونا وجهود وزارتي الداخلية والصحة والجهات المختلفة للحد من انتشار الفيروس، داعية المواطنين للالتزام بإجراءات السلامة للحفاظ على سلامتهم وعائلاتهم واستقرار المجتمع.

عقدت لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي اجتماعاً دورياً، لبحث عدد من الملفات والقضايا والشكاوى الواردة إليها؛ وحضر الاجتماع رئيس وأعضاء اللجنة النواب: إسماعيل الأشقر، مروان أبو راس، سالم سلامة، وجميلة الشنطي. وبحثت اللجنة عدداً من الملفات ذات الصلة بالعمل الحكومي، كما تواصلت مع الجهات ذات الاختصاص للاستماع لإجابات حول المواضيع المختلفة خاصة المتعلقة بعمل وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية، كما أطلع النواب أعضاء اللجنة

رئاسة التشريعي تستقبل وفداً من اتحاد النقابات الصحية



متابعة العمل الحكومي وكل الجهات ذات العلاقة لضمان توفير كل ما يمكن لم. بدوره: أكد النائب خميس النجار مسؤول الملف الصحي بالمجلس التشريعي مع مطالب وحقوق العاملين في القطاع الصحي، وأنه سيتم مناقشة كل المطالب والاحتياجات مع وكيل وزارة الصحة ولجنة متابعة العمل الحكومي وباقي الجهات المعنية. من جانبه، أكد اتحاد النقابات الصحية على لسان نقيب الممرضين خليل الدقران على أن النقابات تقدر الموقف الحالي للحكومة، ولكنها بحاجة ماسة لتلبية العديد من الاحتياجات لضمان خدمة أفضل للمواطنين، ومن أهمها رفق القطاع الصحي بوظفين جدد حيث يعاني القطاع شحاً حاداً بالكوادر الصحية. وشدد على ضرورة أن يتم توظيف الكوادر بشكل رسمي وليس التعاقد معهم على بند البطالة أو التشغيل المؤقت، مطالباً بتكريم العاملين في القطاع الصحي سيما وأنهم يعملون في ظل جائحة كورونا، مشيراً إلى أن المكافأة التي وعد بها العاملون من قبل الحكومة لم تصرف لهم بعد. وأشار الدقران: إلى ضرورة أن تقبل الحكومة تعديل المسمى الوظيفي للموظفين الذين قاموا بتجسير شهاداتهم من دبلوم إلى بكالوريوس، حيث أن عددهم ليس كبير وأنه من غير المنصف أن يخوض الموظف مسابقة خارجية ليتم تعديل مسميها الوظيفي.

استقبل رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة د. أحمد بحر وفداً من اتحاد النقابات الصحية، بحضور مسؤول الملف الصحي في المجلس التشريعي النائب خميس النجار، وكلاً من النواب: مروان أبو راس، محمد فرج الغول، وهدي نعيم، وبحثوا معهم عدة ملفات ومطالب اتحاد النقابات. بينما ضم وفد اتحاد النقابات الصحية نقيب المهن الطبية عماد العلول، ونقيب الممرضين خليل الدقران، والدكتور أيمن السحباني ممثلاً عن نقابة الأطباء، ونقيب التحاليل الطبية محمد داود، نقيب العلاج الطبيعي أحمد النجار، ود. سميح أبو حبل عن نقابة الصيادلة. واستمع بحر: لشرح مفصل عن طبيعة عمل النقابات والعاملين في القطاع الصحي خاصة في ظل جائحة كورونا، وأهم المطالب والاحتياجات لضمان سير العمل في القطاع الصحي بشكل جيد. وثمن بحر: دور العاملين في القطاع الصحي، وقال: "إنهم صمام الأمان للمجتمع، ورأس الحربة في حماية المجتمع من الأمراض والأوبئة التي قد تصيب المجتمع". مستذكراً جهودهم خلال اعتداءات الاحتلال على المشاركين بمسيرات العودة أو في مواجهة جائحة كورونا وغيرها رغم الحصار وقلة الإمكانيات. وأكد رئيس المجلس التشريعي بالإنيابة على أن المجلس لن يتوانى في العمل من أجل تحقيق مطالب العاملين في القطاع الصحي، وأنه سيجري لقاءات مع وزارة الصحة ولجنة



لجنة التربية لدى إستماعها لوكيل وزارة الصحة د. يوسف أبو الريش

مواقف برلمانية دولية

نائب رئيس البرلمان البلغاري: حق الفلسطينيين الاعتناق من الاحتلال

أكد نائب رئيس البرلمان البلغاري، ووزير خارجية جمهورية بلغاريا الأسبق "كريستيان فغينين"، حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وعبر "فغينين" عن إدانته الكاملة لجرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني خاصة الاستيطان وسرقة الأراضي الفلسطينية التي ينفذها الاحتلال صباح مساء في الضفة الغربية المحتلة، داعياً الأمم المتحدة وكل الأطراف الدولية لاتخاذ موقف رافض وواضح من ممارسات الاحتلال بحق الفلسطينيين، وعمل ما من شأنه تحقيق آمال الفلسطينيين ونيل حقوقهم.

رئيس البرلمان العربي: تقرير سنوي يوثق انتهاكات الاحتلال

قال رئيس البرلمان العربي مشعل بن فهم السلمي: "إن من أبرز المنجزات للبرلمان العربي هو قرار إنشاء لجنة فلسطين برئاسة رئيس البرلمان العربي، التي تولت إصدار تقرير سنوي يوثق الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وإرساله إلى البرلمانات الوطنية والإقليمية والمنظمات والهيئات الدولية". وأكد السلمي، أن البرلمان العربي ومنذ تأسيسه يعتبر القضية الفلسطينية مركزية ومحورية؛ وأن المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار إلا بحل القضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل التراب الفلسطيني.

وأشار السلمي: إلى أن البرلمان عمل أيضاً على نصرته قضايا اللاجئين الفلسطينيين، كما أصدر قرارات حول تجريم الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتصدي للوضع اللاإنساني والقوانين التعسفية ضد الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

نائب أردني: أبناء غزة علماء الأمة معنى الكرامة

قال النائب الأردني محمد الظهراني: "إن أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة علماء الأمة معنى العزة والكرامة، وأنه يجب احترامهم وتقديرهم لأنه يدافعون عن شرف الأمة العربية والإسلامية".

وأضاف النائب الظهراني: خلال جلسة للبرلمان الأردني: "إن أبناء قطاع غزة في الأردن لا يبحثون عن التوطين فهم متمسكون بأرضهم ووطنهم"، معترفاً على بعض القرارات السارية في الأردن كمنع أبناء غزة من التبرع بالدم، مؤكداً أن دماء أبناء غزة فيها العزة والكرامة.

وبخصوص اتفاقية الغاز بين الأردن والاحتلال، عبر النائب الظهراني عن رفضه التام لاستمرار العمل بينود هذه الاتفاقية، مطالباً برئيس الحكومة الأردنية الجديد بعدم تمريرها ورفض الموافقة عليها.

النائب الحريري: بين لبنان وفلسطين علاقات أخوية رائعة

أكدت النائبة في البرلمان اللبناني بهية الحريري رئيس كتلة المستقبل البرلمانية، على ضرورة العمل من أجل تحسين الواقع الاقتصادي للفلسطينيين المقيمين في لبنان، مشددة على ضرورة العمل لإيجاد أفكار لتحسين جودة الحياة.

ودعت النائبة الحريري خلال استقبالها وفداً من الائتلاف اللبناني الفلسطيني لحق العمل، إلى اعتماد الورقة الفلسطينية اللبنانية التي أقرتها لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، للنهوض بالواقع في لبنان بصفة عامة واستقرار الوضع الاقتصادي وتجويد واقع الفلسطينيين في لبنان.

وأكدت الحريري، على العلاقة الأخوة الرائعة بين الشعبين اللبناني والفلسطيني، وأن اللاجئين الفلسطينيين مرحب بهم في لبنان؛ الذي سيبقى ملتزماً بالقضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية حتى دحر الاحتلال.

برلماني لبناني: أسف على تهاوي بعض الأنظمة باتجاه التطبيع

حذر عضو اللقاء الديمقراطي اللبناني النائب بلال عبد الله، من تلاعب الاحتلال الإسرائيلي بثروات لبنان خاصة فيما يتعلق بحقول الغاز والنفط البحرية، مؤكداً أن اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان والاحتلال يجب ألا يكون على حساب وقوف لبنان مع فلسطين وقضيتها.

وقال النائب بلال عبد الله: "مواجهتنا مع الاحتلال مستمرة فهو عدو مغتصب وطالما هناك أراض عاقلة مع هذه الدولة جزء منها لبناني والآخر فلسطيني سنبقى في حالة مواجهة معه".

وعبر النائب اللبناني عن أسفه لتهاوي بعض الأنظمة العربية باتجاه التطبيع مع الاحتلال، مؤكداً أن الأولوية في لبنان تتمثل بحل القضية الفلسطينية وإنشاء الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين، وعودة فلسطيني الشتات إلى أرضهم وحصولهم على حقوقهم الطبيعية والسيادة على أرضهم بعد تحريرها.

برلمانيون لأجل القدس تستنكر جريمة الاستيطان

استنكرت رابطة برلمانيون لأجل القدس، مصادقة حكومة الاحتلال على بناء مئات الوحدات الاستيطانية في مستوطنة "تسور هداسا" المقامة على أراضي المواطنين في قرية وادي فوكين غرب بيت لحم.

وأكدت الرابطة أن مثل هذه الخطوات لدليل على تجاهل واستخفاف الاحتلال بالمجتمع الدولي، وحقوق الشعب الفلسطيني وإصرارها على المضي في سياساتها الممنهجة في الفصل العنصري والتطهير العرقي.

وطالبت الرابطة، الأمم المتحدة والأسرة الدولية، وبرلمانات العالم، بالتحرك من أجل الضغط على الاحتلال لوقف مشاريعه الاستيطانية ولجم اعتدائه على الأراضي الفلسطينية، والزامه بقرارات المجتمع الدولي التي تناهض فلسطين.

التشريعي يقر ملحق الخطة المالية للعام 2020م بالأغلبية

علنية مطولة أقر النواب الخطة بالأغلبية. الجدير ذكره أن الخطة الملحقة خصص معظمها لمركز مسؤولية الاحتياطات المالية الهادفة لمواجهة جائحة كورونا في قطاع غزة وتغطية المصاريف المتعلقة بها، ولا سيما الإحداثيات الوظيفية الجديدة والمهمات الأمنية منها والطبية وكل ما يلزم لمواجهة الجائحة بهدف حماية شعبنا من تفشي الوباء.

أقر المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة أمس، ملحق الخطة المالية للعام 2020م والمقدمة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء للمصادقة عليها وفقاً للقانون. بدوره عرض مقرر لجنة الموازنة العامة والشؤون المالية بالمجلس التشريعي؛ النائب عاطف عدوان، تقرير لجنته حول الخطة المالية الملحقة للعام 2020م، من ناحيتهم ناقش النواب التقرير ووقفوا على كل الملاحظات التي دونتها اللجنة بشأنه وبعد مناقشات

سلمته كتاباً خطياً للتعجيل بالقصاص من الجاني

التشريعي يستقبل وفداً من عائلة أبو عودة



العلاقة فور وقوع الجريمة، مؤكداً أن التشريعي عمل من أجل تسريع إجراءات المحكمة ليأخذ القانون مجراه.

القصاص حماية للمجتمع

من جهته، شكر مختار العائلة علي أحمد أبو عودة د. بحر ونواب المجلس التشريعي الذين منذ اللحظة الأولى لوقوع الجريمة عملوا على تهدئة الأوضاع ولملمة الجراح، مؤكداً تمسك عائلته بموقفها من استنكار الجريمة البشعة والمطالبة بتعجيل إجراءات محاكمة القاتل؛ بالإضافة لنافذ الحكم بحقه لينال عقابه، مؤكداً أن القصاص يحمل في طياته حياة وحماية للمجتمع.

وأضاف مختار عائلة أبو عودة: "إن جريمة قتل الصراف البشيتي أمتنا كثيراً كونه معروف بأخلاقه وكرمه وصدقه في كل قطاع غزة، لذا فنحن نلح عليكم بالدفع من جهتك لتسريع محاكمة الجاني والقصاص منه، لأنه بتنفيذ الحكم عليه فإن صدور الناس ستشفى وسيعم الأمن والسلم مرة أخرى قطاع غزة".

وأشار المختار أبو عودة إلى أن العلاقات بين عائلتي البشيتي وأبو عودة علاقات تاريخية، مشيراً لعلاقات الجيرة والنسب والصدقة، مؤكداً أن تلك العلاقات لا يمكن لها أن تتبدل ولا يمكن للجريمة تغييرها، منوهاً إلى وقوف عائلة أبو عودة مع عائلة المجني عليه واصفاً إياه بالشهيد المغدور والمظلوم، ومؤكداً على موقف العائلة القاضي بالتبرأ من القاتل، مبرقاً بالتعزية لعائلة البشيتي.

وفي ختام اللقاء سلمت عائلة أبو عودة كتاباً خطياً لرئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر، طالبت فيه التشريعي كونه ممثلاً للشعب الفلسطيني؛ للعمل لتعجيل إجراءات التقاضي ثم تنفيذ القصاص في مرتكب الجريمة.

استقبل رئيس المجلس التشريعي بالإنابة د. أحمد بحر وفداً من عائلة أبو عودة، التي طالبت بتعجيل إجراءات القصاص من معين أبو عودة، الذي أقدم على قتل الصراف أحمد زكي البشيتي، بتاريخ 24 أيلول/سبتمبر الماضي بمحافظة خان يونس.

وكان في استقبالهم إلى جانب د. بحر، رئيس اللجنة القانونية النائب محمد فرج الغول، ورئيس لجنة الداخلية والأمن النائب إسماعيل الأشقر، وكلاً من النواب: مروان أبو راس، يونس أبودقة، وجميلة الشنطي.

جريمة بشعة

وأكد د. بحر؛ على بشاعة الجريمة التي استنكرها الكل الفلسطيني، وأن الجميع بلا استثناء متفق على ضرورة إيقاع أقصى العقوبة بحق المجرم، مشيداً بموقف عائلة أبو عودة التي تبرأت فور وقوع الجريمة عن

الجاني وطالبت بالقصاص منه. وقال بحر: "نجدد شكرنا للعائلة البشيتي - الشاعر على موقفها والتزامها بالقانون وتغليبها منطق الحكمة وأمن الوطن والسلم



الأهلي، كما نشكر عائلة أبو عودة التي استنكرت الجريمة فور وقوعها وطالبت مراراً وتكراراً بتسريع عملية محاكمة الجاني والقصاص منه وفق الإجراءات القانونية السليمة". وأوضح د. بحر أنه تواصل مع كافة الجهات ذات